

الباب الثاني

تعريف الحديث ومنهج دراسته

أ. الحديث وأقسامه

الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء. والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير والجمع أحاديث كقطع وأقاطيع، وهو شاذ على غير قياس.¹ والحديث في الإصطلاح: هو ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير اوصفة.² ينقسم الحديث باعتبار طرقة الى قسمين:

1-الحديث المتواتر

التواتر لغة: التتابع. وفي الاصطلاح هو الحديث او الخبر الذي رواه جمع يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بأن لا يحتمل العقل تواطؤهم على الكذب او صدوره منهم إتفاقا عن مثلهم من اول الاسناد الى آخره ويكون مما يدرك بالحس.³ ومن تعريف الحديث المتواتر نستطيع ان نستنتج له شروطا ، وهي:

(1) ان يكون رواته كثيرين، وقد اختلف في اقل الكثرة على اقوال، المختار انه عشرة

اشخاص.⁴

¹ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث علومه ومصطلحه (بيروت: دارالفكر، 2009)، 19.

² محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (سورابايا: توكو كتاب الهداية، مجهول السنة)، 15.

³ احمد عمر هاشم، قواعد اصول الحديث (بيروت: دارالكتاب العربي، 1404 هـ)، 143.

(2) وان لا يَحتمل العقل تواطؤهم على الكذب او حصوله منهم اتفاقاً.

(3) ان يتصل إسناده روايتهم له من أوله الى منتهاه.

(4) ان يكون إدراكهم للحديث عى طريق الحس لا العقل.

وينقسم الحديث المتواتر الى قسمين، هما:

(1) المتواتر اللفظي: هو ماتواتر لفظه ومعناه. ومثاله: حديث "من كذب علي متعمداً

فليتبوأ مقعده من النار".

(2) المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه. ومثاله: حديث رفع اليدين في

الدعاء، فقد روي فيه مائة حديث ولكنها في قضايا مختلفة كل قضية لم تتواتر ولكن

القدر المشترك وهو رفع اليدين عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع.

2- الحديث الآحاد

الحديث الآحاد في اللغة: الآحاد جمع احد بمعنى الواحد، و حديث او خبر

الآحاد هو ما يرويّه شخص واحد. وفي الإصطلاح هو ما لم يجمع شروط المتواتر.⁵

وينقسم خبر الآحاد باعتبار عدد الرواة الى ثلاثة اقسام:

⁴محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، 20.

⁵نفس المرجع، 22.

(1) المشهور، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يصل الى حد التواتر واطلق عليه اسم

المشهور لشهرته ووضوحه.⁶

(2) العزيز، وهو ما لا يقل عدد الرواة عن اثنين في جميع طبقات السند.⁷

(3) الغريب وهو الحديث الذي رواه راو واحد تفرد بروايته في كل الطبقات او في

بعضها، وينقسم الغريب الى قسمين: الغريب المطلق والغريب النسبي.⁸

وينقسم الحديث بالنسبة الى قوته وضعفه الى قسمين: الأول، مقبول وهو ما ترجح

صدق المخبر به. والثاني، مردود وهو ما لم يترجح صدق المخبر به.⁹

وينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى قسمين: المقبول (دخل فيه الصحيح

والحسن) والمردود (دخل فيه الضعيف).

(أ) الصحيح

⁶ محمد عمر هاشم، قواعد اصول الحديث، 158.

⁷ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، 22.

⁸ احمد عمر هاشم، قواعد اصول الحديث، 159.

⁹ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، 32.

الصحيح لغة ضد السقيم. وهو حقيقة في الاجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني. وأما اصطلاحا هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا¹⁰.

ومن هذا التعريف يمكن استنباط الشروط التي يجب توافرها في الحديث الصحيح

هي :

(1) اتصال السند : والمراد باتصال السند أن يكون كل راو أو كل رجل من رجال

الإسناد قد روي عن من قبله، وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(2) عدالة الراوي : عدلة الراوي، والمراد بعدالته أن يكون موثوقا به في دينه، وذلك

بأن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من اسباب الفسق وخوارم المروءة.

(3) ضبط الراوي، والمراد بضبطه أن يكون موثوقا به في روايته، وذلك بأن يكون

الراوي حافظا متيقظا لما يرويه .حافظا لروايته ان كان يروي من حفظه وضابطا

لكتابه ان كان يروي من الكتاب، وان يكون عالما بالمعنى وبما يجيل المعنى عن

المراد إن روي بالمعنى.

¹⁰ احمد عمر هاشم، قواعد اصول الحديث، 39.

(4) ومن شروط صحة الحديث أن يكون خاليا من الشذوذ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح، فيجب ألا يخالف الثقة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة.

(5) أن لا يكون الحديث معللا بعللة قاذحة، والعللة وصف خفي يقدر في قبول الحديث، ويكون ظاهره السلامة منه¹¹. ومتى استكمل الحديث هذه الشروط السابقة حكم به بالصحة بلا خلاف بين اهل الحديث.

وينقسم الصحيح باعتبار ما حوَّجه الأئمة في تصانيفهم، المشهور بمراتب الصحيح: فأولها صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا، والثاني صحيح انفرد به البخاري ، والثالث صحيح انفرد به مسلم، الرابع صحيح على شرطهما لم يخرجاه، الخامس صحيح على شرط البخاري لم يخرجاه، والسادس صحيح على شرط مسلم لم يخرجاه، والسابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منها.¹²

¹¹ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث، 200.

¹² أبو عمر وعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، علوم الحديث لابن صلاح (بيروت: دار الفكر،

ب) الحسن

الحسن لغة هو صفة مشبهة من الحسن بمعنى الجمال¹³. وأما في الإصطلاح هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه على مثله الى منتهاه من غير شذوذ ولا علة¹⁴.

ج) الضعيف

الضعيف لغة ضد القوي¹⁵. وأما في الإصطلاح هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال أكثر العلماء: الحديث الضعيف هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن.¹⁶

وقال محمد عجاج الخطيب كتعليق على ثلاثة المذاهب السابقة في حكم العمل بالحديث الضعيف، أن المذهب الأول هو المذهب الأسلم لنقطتين: الأول أننا لا نضطر الى أخذ الحديث الضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب لأن الحديث الذي على مستوى الصحيح يهين التعاليم فيها. والثاني أن الفضائل ومكارم الأخلاق من

¹³ لويس مألوف، المنجد في اللغة والأعلام (بيروت: دار المشرق، 1986)، 134.

¹⁴ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، 46.

¹⁵ نفس المرجع، 63.

¹⁶ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث، 222.

دعائم الدين، ولا فرق بينهما وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو

الحسن¹⁷.

ب. منهج نقد الحديث

والنقد في اللغة مشتق من فعل "النقد" ويقال: نقدت الدراهم وانتقدتها: اذا اخرجت

منها الزيف. والنقد: تمييز الدراهم واخراج الزيف منها، وناقدت فلانا اذا ناقشت في

الأمر. ونقد الشيعى ينقده نقدا اذا نقره بأصبعه. والنقد الطائر الحب ينقده اذا كان يلقطه

واحدا واحدا. والإنسان ينقد الشيعى بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يفطن له، وفي رواية

ان ابي الدرداء قال: ان نقدت الناس نقدوك وان تركتهم تركوك بمعنى عبتهم واغبتهم.¹⁸

ويتبين من المعنى اللغوي ان النقد علمية تمييز لما يقابل الناقد بين الصحيح وغيره،

وهو تحليل ومناقشة للمعلومات التي تنقل اليه، والنص الذي تعرض للنقد هو النص

الصحيح الذي لا زيف فيه.

¹⁷ نفس المرجع، 232.

¹⁸ حسن فوزي حسن الصعيدي، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وآثر تباين المنهج-رسالة ماجستير (جامعة عين

شمس، 2000)، 8.

واما النقد عند المحدثين: يمكن تعريفه "تميز الاحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقا وتخریجا".¹⁹

وهذا هو الهدف من علمية النقد، وهو تمييز اقوال النبي صلى الله عليه وسلم من اقوال غيره، للعمل بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وطرح ما سواه، وذلك عن طريق معرفة حملة الآثار ورواة الاحاديث، فيؤخذ حديث اهل العدالة والضبط، ويهمل احاديث اهل الكذب والضعفاء ضعفا غير هين.²⁰

والمحدثون ينظرون في نقدهم للحديث الى ناحيتين اساسيتين هما:

1- البحث في السند وبالخصوص البحث في الرواة

2- البحث في المتن من الناحية العقلية ان اقتضى الامر ذلك.

1. منهج نقد السند

السند في اللغة: ما ارتفع من الارض... ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح،

والجمع: اسناد، وكل شئ اسنفته الى شئ فهو مسند، ويقال: اسند في الجبل اذا ما

صعيده. ويقال فلان سند اي معتمد.

¹⁹ محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين (المملكة العربية السعودية: مكتبة الكوثر 1410 هـ - 1990 م)،

²⁰ حسن فوزي حسن الصعيدي، المنهج النقدي...، 9.

والسند في الإصطلاح: هو طريق المتن، اي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الاول، وسمي هذا الطريق سندا. اما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن الى مصدره، او لاعتماد الحفظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه.²¹

وظهر هذا العلم منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة. الإمام الشافعي، والبخارى، ومسلم، وغيرهم قد فعل هذا المنهج في أحاديثهم وروايتهم. وتم العلماء بعدهم بهذا العلم إلى رموز قواعد صحيح الحديث، وهذه القواعد أستعمل إلى اليوم.²²

ومن علماء الحديث الذي قد بين هذه الرموز هو ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر النصرى الشهرزوري،²³ لُقّب بابن صلاح حيث قال: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً.²³

اشتمل التعريف على الصفات التي يشترط توفرها في الحديث كي يكون

صحيحاً:

²¹ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث علومه ومصطلحه، 22.

²² شهود اسماعيل، *Metodologi Penelitian Hadis Nabi* (جاكرتا: بولان بنتانج، ١٤١٢هـ)، ٦٤.

²³ نفس المرجع، 200.

1-الإتصال: ومعناه ان يكون كل واحد من رواة الحديث قد تلقاه ممن فوقه وهكذا

الى ان يبلغ التلقي قائله. فخرج بذلك المرسل المنقطع باي نوع من انواع

الإنقطاع. لأنه اذا لم يكن متصلا فمعناه انه سقط من سنده واسطة او اكثر،

ويحتمل ان يكون الواسطة المحذوف ضعيفا، فلا يكون الحديث صحيحا.

2-العدالة في الرواة: وقد سبق شرح معناه وتفصيل شروطها، وهي ركن هام في قبول

الرواية، لانها الملكة التي تحت على التقوى، وتحجز صاحبها عن المعاصي

والكذب وما يخلوا بالمروءة، فخرج بهذا الشرط الحديث الموضوع، وما ضعف

لائهام الراوي بالفسق والإخلاص بالمروءة او غير ذلك.

3-الضبط، ومعناه ان يحفظ الراوي الحديث في صدره او كتابه، ثم يستحضره عند

الأداء، الى آخر ما ذكرنا في ابحاث الضبط وفي علوم الرواية.

4-عدم الشذوذ. والشذوذ هو مخالفة الراوي الثقة لمن هو اقوى منه لأنه اذا خالفه

من هو اولى منه بقوة حفظه او كثرة عدد كان مقدما عليه، وكان المرجوح شاذا.

وتبين بشذوذه وقوع وهم في رواية هذا الحديث.

والحقيقة ان تفي الشذوذ يتحقق بالشروط السابقة، لكنهم صرحوا بانتفائه

لأن الضبط ملكة عامة بالنسب لجملة احاديث الراوي، الا انه قد يحتمل ان

يقع منه وهم في حديث ما، دون ان يفقد صفة الضبط لسائر حديثه، فهذا يخل

بصحة الحديث الذي وهم فيه فقط، لذلك صرحوا بنفي الشذوذ.

5- عدم الإعلال، ومعناه سلامة الحديث من علة تقدح في صحته، اي خلوه من

وصف خفي قادح في صحة الحديث والظاهر السلامة منه، فنخرج بهذا الشرط

الحديث المعلل فلا يكون صحيحاً.²⁴

ووجه دلالة هذه الشروط الخمسة على صحة الحديث. ان العدالة والضبط

يحققان اداء الحديث كما سمع من قائله، واتصال السند على هذا الوصف في الرواة

يمنع اختلال ذلك اثناء السند، وعدم الشذوذ وعدم الإعلال يدل على سلامته من

القوادح الخفية بعد ان استدللنا بسائر الشروط على سلامته من القوادح الظاهرة،

فكان الحديث بذلك صحيحاً لتوقر عامل النقل الصحيح واندفاع القوادح الظاهرة

والخفية. فيحكم بالصحة الإجماع.

اما بحث المحدثين عن الرواة فيتركز في زاويتين هامتين هما:

1- شخصية حامل الحديث ومستواه الخلقي وهو ما يسمى في اصطلاح المحدثين

بالعدالة

²⁴ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار الفكر 1401 هـ - 1981)، 242.

2- وما روى من العلم ومدى دقته في نقله هو مل يسمى في اصطلاح المحدثين بالضبط والإتقان.²⁵

ويشرح كلا من العدالة والضبط فيما يلي:

1- العدالة

العدالة لغة: (العدل من الناس) المرضي قوله وحكمه. ورجل عدل: رضا ومقنع في الشهادة.²⁶ واستعملت كلمة في القرآن الكريم بنفس المعنى. قال تعالى: وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ.²⁷ وقال في موضع آخر: مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ.²⁸ وفسر ابن كثير بهذه الآية بقوله: وقد استدل من رد المستور بهذه الآية الدالة على ان يكون الشاهد عدلا مرضيا.²⁹ وفسر الطبري بقوله: يعني من العدول المرتضى دينهم وصلاتهم.³⁰

²⁵ محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، 20.

²⁶ نفس المرجع، 23.

²⁷ سورة الطلاق: 2.

²⁸ سورة البقرة: 282.

²⁹ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار الكتب العلمية 1419هـ- 1998 م)، ج. 1، 561.

³⁰ ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1422 هـ-

2001 م)، ج. 5، 87.

والعدلة اصطلاحاً: وهي ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس.³¹ قال الرازي في المحصول الذي نقل الأعظمي: هي هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى يحصل ثقة النفس بصدقه ويعتبر فيها الإجتنب عن الكبائر وعن بعض الصغير.³² ويشترط فيها الأمور الآتية:

أ. الإسلام

ب. بلوغ: لأنه مناط تحمل المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات.

ج. العقل: لأنه لا بد منه لحصول الصدوق وضبط الكلام.

د. التقوى: وهي اجتناب الكبائر وترك الاصرار على الصغائر.

هـ. الاتصاف بالمروءة وترك ما يخل بها، وهو كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف

الإجتماعي الصحيح، مثل التبول في الطريق، وكثرة السخرية والإستخفاف، لأن

من فعل ذلك كان قليل المبالاة، لا نأمن ان يستهتر في نقل الحديث النبوي.³³

2- الضبط

³¹ نور الدين عتر، منهج النقد...، 79.

³² محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد...، 24.

³³ نور الدين عتر، منهج النقد...، 79.

هذه الصفات تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه، ومراد المحدثين بالضبط ان يكون الراوي "متيقظا غير مغفل، حافظا ان حدث من حفظه، ضابطا لكتابه ان حدث من كتابه، وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالما بما يحيل المعاني".

ويعرف كون الراوي ضابطا بمقياس قرره العلماء واختبروا به ضبط الرواة، وهو كما لخصه ابن صالح "ان نعتبر اي نوازن روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا روايته موافقة ولو من حيث المعنى لروايتهم او موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا، وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه".³⁴

2. منهج نقد المتن

المتن في اللغة: المتن من كل شئ ما صلب ظهوره، والجمع متون ومتان، ومتن كل شئ ما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض، ومتن القوس تمينا شدها بالعصب. والمتن في الإصطلاح هو الفاظ الحديث التي تتقوم بها معانية ولعله سمي

³⁴ نفس المرجع، 80.

بذلك لأنه الظاهر والمطلوب، والغاية من الحديث كله فهو مأخوذ من معانيه اللغوية السابقة.³⁵

جمهور علماء المتقدمين يحط الأنظار الى نقد السند. لأن عندهم صحة الإسناد تستلزم صحة المتن. فإن اختلت العدالة في رواة الحديث لم تقبل الرواية ولو كان ما جاء به من الأحاديث صحيحا وثابتا وإذا ما كانوا يقبلون حديثا الا من يد نظيفة ورجل عدل، وان ثبتت العدالة وصحة الإسناد ووجدوا مشكلة في قبول الحديث لردوه ايضا لأن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن. فلذلك علماء الحديث يختص علم الحديث في قواعد نقد متن الحديث.

كما نقد السند، ما اشترط في الراوي من العدالة والضبط والإتقان في كل راو في السلسلة الى ان يصل الى الصحابي، مصطفى السباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي يذكر قواعد التي وضوعها لنقد المتن، فيما يلي:

1. الا يكون ركيك اللفظ، بحيث لا يقوله بليغ او فصيح.

2. الا يكون مخالفا لبدهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.

3. الا يخالف القواعد العامة في الحكم والأخلاق

³⁵ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث، 22.

4. الا يكون مخالفا للحس والمشاهدة
5. الا يخالف البدهي في الطب والحكمة
6. الا يكون داعية الى رذيلة تتبرأ منها الشرائع
7. الا يخالف المعقول في اصول العقيدة من صفات الله ورسوله
8. الا يكون مخالفا لسنة الله في الكون والإنسان
9. الا يشتمل على سخافات يصاب عنها العقلاء
10. الا يخالف القرآن او محكم السنة او المجمع عليه او المعلوم من الدين والضرورة ،
يحيث لا يحتمل التأويل.
11. الا يكون مخالفا للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم.
12. ان لا يوافق مذهب الراوي الداعية الى مذهبه.
13. الا يخبر عن امر وقع بمشهد عظيم ثم ينفرد راو واحد بروايته
14. الا يكون ناشئا عن باعث نفسي، حمل الراوي على روايته.
15. الا يشتمل على افراط في الثوب العظيم على الفعل الصغير والمبلغة في الوعيد

الشديد على الامر الحقير.³⁶

والمقاييس الرئسية لنقد المتن عند طاهر الجوابي هي:

³⁶مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (المكتب الإسلامي، مجهول السنة)، 301.

1. عرض الحديث على القرآن الكريم
2. مقارنة روايات الحديث بعضها ببعض
3. عرضه على الوقائع والمعلومات التاريخية
4. عرضه على المسلمات العقلية³⁷.

ج. منهج الجرح والتعديل

الجرح لغة: مصدر من جرحه يجرحه، اذا احدث في بدنه جرحا يمسح بسيلان الدم منه، ويقال جرح الحاكم وغيره الشاهد اذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب غيره. و أما الجرح في الإصطلاح : هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردّها، والتجريح : وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبوله.³⁸

العدل في اللغة ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجوار. ورجل عدل: مقبول الشهادة. والتعديل الرجل: تزكيته. و أما العدل في الإصطلاح : هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقبل لذلك خبره وشهادته إذا توفرت فيه بقية

³⁷ محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف (مجهول المكان: مؤسسات ع. الكريم بن عبد الله، ١٩٨٦)، ٤٥٦.

³⁸ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث علومه ومصطلحه، 168.

الشروط التي ذكرناها في أهلية الأداء. والتعديل : هو وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره.

الجرح عند المحدثين: هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب او يخل بعدالته او ضبطه. فاما التعديل عكسه، هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل او ضابط.³⁹

علم الجرح والتعديل هو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم او يزكهم بألفاظ مخصوصة. وهو ثمرة هذا العلم والمراقبة الكبيرة منه.⁴⁰ قال مصطفى السباعي بقول "هو علم يبحث فيه عن احوال الرواة وامانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم او عكس ذلك من كذب او غفلة او نسيان.⁴¹

يجب ان تتوفر في الجرح والمعدل التي تجعل حكمه منصفاً كاشفاً عن حال الراوي، وشروط الجرح والمعدل فيما يلي:

1- يشترط في الجرح والمعدل: العلم والتقوى، والورع والصدق، لأنه ان لم يكن بهذه المثابة فكيف يصير حاكماً على غيره بالجرح والتعديل، وهو ما زال مفتقراً لإثبات عدالته.

³⁹ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 92.

⁴⁰ صبح الصالح، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسات (بيروت: دار العلم للملايين، 1984)، 109.

⁴¹ مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، 129.

2- ان يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل. قال الحافظ ابن جرح في شرح النخبة "وتقبل

التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من

غير ممارسة واختبار".

3- ان يكون عالما بتصريف كلام العرب، لا يضع اللفظ لغيره معناه ، ولا يجرح بنقله

لفظا هو غير جارح.⁴²

آداب جارح والمعدل:

1- الاعتدال في التزكية، فلا يرفع الراوي عن مرتبته ولا ينزل عنها.

2- لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، لأن الجرح شرع للضرورة، والضرورة تقدر

بقدورها.

3- لا يجوز الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما

من النقاد، لأن في ذلك احجافا بحق الراوي، وقد عاب المحدثون من يفعل

ذلك.

4- لا يجوز جرح من لا يحتج الى جرحه، لأن الجرح شرع للضرورة فما لم توجد

الضرورة اليه لا يجوز الخوض فيه.

⁴² نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 93.

شروط قبول الجرح والتعديل:

1. ان يصدر الجرح والتعديل ممن استوفى شروط الجراح والمعدل
2. لا يقبل الجرح الا مفسرا اي مبين السبب، اما التعديل فلا يشترط تفسيره.
3. يقبل الجرح المجمل غير المفسر
4. ان يسلم الجرح من الموانع التي تمنع قبوله، فإذا وجد منع من قبول الجرح والتعديل لم يقبل.

تعارض الجرح والتعديل:

وقد تتعارض اقوال العلماء في الجراح والتعديل في راو واحد، فيجرحه بعضهم ويعدله آخرون، كما قال ابن الصلاح وغيرهما من المحدثين وجماعة من الأصوليين أن الجرح مقدم على تعديل ولو كان المعدولون اكثر، "لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجراح يخبر عن باطن خفي على المعدل".⁴³

كان تعارض بين الجرح والتعديل وللعلماء في هذا ثلاثة اقوال:

الأول: تقديم الجرح على التعديل ولو كان المعدولون اكثر من الجارحين، لأن

الجراح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدول. هذا قول جمهور اهل العلم.

⁴³ نفس المرجع، ص 100.

الثاني: يقدم التعديل على الجرح اذا كان المعدولون أكثر من الجارحين، لأن كثرة المعدلين تقوى حالهم. وهذا القول مردود لأن المعدلين وان كثروا لا يخبرون بما يرد قول الجارحين.

الثالث: ان الجرح والتعديل اذا تعارض لا يترجح احدهما الا بمرجحه، اي يتوقف عن العمل بالولين حتى نطلع على مرجح والمتأخرون.⁴⁴

ولكن هذه القاعدة "الجرح يقدمون على التعديل" ليست إطلاقها في تقديم الجرح، فقد وجد يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة، وهذه القاعدة مقيدة بالشروط الآتية:

- 1- ان يكون الجرح مفسرا، مستوفيا لسائر الشروط، لما مر معك سابقا.
- 2- ان لا يكون الجرح متعصبا على الجرح او متعنتا في جرحه.
- 3- ان لا يبين المعدل ان الجرح مدفوع عن الراوي، ويثبت ذلك بالدليل الصحيح.

وسائل مردودة للجرح والتعديل:

1. التعديل على الإبهام، كأن يقول حدثني الثقة، او من لا أتهم، من غير ان يسميه، لم يكتف به على الصحيح حتى يسميه.

⁴⁴ محمد عجاج الخطيب، اصول الحديث، 269.

2. ذهب ابن حبان الى ان الراوي اذا خلا من ان يكون مجروحاً او فوقه في السند مجروح او دونه مجروح ولم يرو منكرًا، فإنه يقبل حديثه، لذلك فإنه يوثق الراوي المجهول اذا روى عن ثقة وكان الراوي عنه ثقة ولم يرو منكرًا.
3. اذا روى العدل عن راو وسماه لم يكن تعديلاً عند الاكثريين من اهل الحديث، وهو الصحيح لأن هؤلاء رويوا عن الثقات وعن غيرهم.
4. عمل العالم وفتياه على وفق حديث يرويه ليس حكماً بصحته. كذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً في صحته ولا في روايته، لأن عمله على وفق الحديث قد يكون احتياطاً، او لدليل آخر وافق الخبر. وكذلك عمله علا خلافه قد يكون لمانع من معارض قوياو تأويل.

ومراتب الجرح والتعديل

أ. مراتب التعديل

المرتبة الأولى: تكون ما يدل على المبالغة في التعديل بصيغة افعال التفضيل ونحوه مثل: اوثق الناس، واضبط الناس.

المرتبة الثانية: تكون بما تؤكد توثيقه بصفة من الصفات الدالة على العدالة والتوثيق، سواء أكان ذلك باللفظ او بالمعنى، نحو: ثقة ثقة، وثقة مأمون، ثقة حافظ.

المرتبة الثالثة: تكون بما يدل على العدالة بلفظ يشعر بالضبط، مثل ثبت، متقن، حجة.

المرتبة الرابعة: تكون بكل ما يدل على التعديل والتوثيق بما لا يشعر بالضبط والإتقان، نحو صدوق، مأمون، لا بأس به.

المرتبة الخامسة: تكون على ما يدل على صدق الراوي وعدم ضبطه، وهذه المرتبة كالتالي قبلها ولكنها تأتي بعدها، نحو: محله الصدق، وصالح الحديث.

المرتبة السادسة: تكون بكل ما يشعر بقربه من التجريح، كقرن صفة المرتبة السابقة بالمشيئة، مثاله: شيخ، ليس ببعيد من الصواب صويلح، صدوق انشاء الله.

ب. مراتب التجريح

المرتبة الأولى: تكون بكل ما يدل على المبالغة في الجرح، ومثاله اكذب الناس ركن الكذب.

المرتبة الثانية: تكون بالجرح بالكذب او بالوضع، نحو كذاب، وضاع، وهي الفاظ تدل على المبالغة ولكنها دون المرتبة السابقة.

المرتبة الثالثة: تكون بكل ما يدل على اتهامه بالكذب او الوضع ونحوه، كمنهم بالكذب، او الوضع، او يسرق الحديث، ويلحق بهذه المرتبة كل ما دل على تركه، نحو: هالك، متروك، او ليس بثقة.

المرتبة الرابعة: تكون بكل ما يدل على ضعفه الشديد، نحو رد حديثه، طرح حديثه، ضعيف جدا، وليس بشيء، لا يكتب حديثه.

المرتبة الخامسة: وفيها كل ما يدل على تضعيف الراوي او اضطرابه في الحافظ، كمضطرب الحديث، او لا يحتج به، او ضعفه، او ضعيف او له مناكير.

المرتبة السادسة: تكون بوصف الراوي بوصف يدل على ضعفه، ولكنه قريب من التعديل، مثاله: ليس بذاك القوي، فيه مقال، ليس بحجة، فيه ضعف، غيره اوثق

45
منه.

وقد كتب العلماء كثيرا عن هذه المراتب واجتهدوا في تقسيمها وبيان منازلها. وكان اول ما وصلنا من ذلك تصنيف سيد النقاد الإمام ابن الامام عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي (المتوفى 327 هـ) في كتابه " الجرح والتعديل " فقد صنف مراتب التعديل اربع مراتب، ومراتب التجريح اربعا.

مراتب التعديل عند الرازي:

1. فإذا قيل للواحد: انه ثقة او متقن او ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.
2. واذا قيل له: صدوق، او محله الصدوق، او لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

3. واذا قيل "الشيخ" فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، الا انه دون

الثانية.

4. واذا قالوا "صالح الحديث" فإنه يكتب حديثه للإعتبار.

مراتب الجرح عند الرازي:

1. واذا اجابوا في الرجل بـ "لين الحديث" فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

2. واذا قالوا "ليس بقوي" فهو بمنزلة الاولى في كتبه حديثه الا انه دون.

3. واذا قالوا "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

4. واذا قالوا "متروك الحديث" او "ذاهب الحديث" او "كذاب" فهو ساقط الحديث

لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة.⁴⁶

د. منهج مختلف الحديث

أ) تعريف مختلف الحديث

⁴⁶ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 106.

لغة اسم فاعل من "الإختلاف" ضد الإتفاق. معنى مختلف الحديث اي الأحاديث التي تصلنا يخالف بعضها بعضا في المعنى، اي يتضادان في المعنى.⁴⁷ ومنه قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلْهُ﴾⁴⁸. فسر الطبري بقول: يعني بـ"الأكل" الثمر. يقول وخلق النخل والزرع مختلفا ما يخرج منه مما يؤكل من الثمر والحب.⁴⁹

واصطلاحا وهو الحديث المقبول المعارض بمثله مع امكان الجمع.⁵⁰ اي هو الحديث الصحيح او الحسن الذي يجيئ حديث آخر مثله في المرتبة والقوة وينقضه في المعنى ظاهرا، ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب ان يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.⁵¹

يختلف المراد بـ"مختلف الحديث" في الإصطلاح باختلاف ضبط كلمة "مختلف". والمراد بـ"مختلف الحديث عند المحدثين من ضبطها بكسر اللام على وزن اسم الفاعل: الحديث الذي عارضه ظاهرا مثله. ومنهم بضبطها بفتح اللام على انه مصحح ميمي، بمعنى انه الحديث الذي وقع فيه الاختلاف، ويكون المراد بـ"مختلف الحديث": ان يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا.

⁴⁷ محمود الطحان، تيسر مصطلح الحديث، 46.

⁴⁸ سورة الأنعام: 141.

⁴⁹ الطبري، جامع البيان عن تأويل اي القرآن، ج 9، 594.

⁵⁰ محمد صديق المنشاوي، قاموس مصطلحات الحديث النبوي (قاهرة: دار الفضيلة، مجهول السنة)، 106.

⁵¹ محمود الطحان، تيسر مصطلح الحديث، 46.

اي ان التعريف على الضبط الأول يراد به الحديث نفسه، بينما يراد بالتعريف على الضبط الثاني نفس التضاد والإختلاف.

وقد تبين مما سبق في التعريف ان الحديث لا يكون مندرجا هذا النوع الا اذا تحققت فيه شروط اربعة: الشرط الأول: ان يكون الحديث من النوع "المقبول". ومقتضى هذا ان الحديث "المردود" لا يشمله مختلف الحديث، لأن دفع التعارض والبحث عن مسالك التوفيق بين ما تعارض من سنن النبي صلى الله عليه وسلم مختص بالثابت من السنن، والمقبول من الأخبار. واما المرددود منها لعدم ثبوته.

والشرط الثاني: ان يرد حديث آخر معارض له في المعنى الظاهري، فلا تعتبر من مختلف الحديث تلك الأخبار والآثار التي يفسد اولها آخرها، او آخر اولها. والشرط الثالث: ان يكون الحديث المعارض صالحا للإحتجاج به، ولو لم يكن في رتبة معارضه صحة وحسنا. والشرط الرابع: ان يكون الجمع او الترجيح بين الحديثين المتضادين ممكنا.

(ب) أهمية علم مختلف الحديث

علم مختلف الحديث له أهمية كبيرة، أبرزها من خلال الأمور التالية :

(1) أنَّ فهم الحديث النبوي الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية من السنة النبوية على - صاحبها أفضل الصلاة و أتم التسليم - استنباطاً صحيحاً لا يتم إلا بمعرفة مختلف الحديث⁵².

(2) أنَّ كثيراً من العلماء اعتنوا بمختلف الحديث عنايةً كبيرةً، من هؤلاء إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى فهو من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال عن نفسه: (لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما⁵³).

(3) أنَّ النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يُنمي لدى طالب العلم ملكة في التعامل مع النصوص الشرعية، وكذلك يريبه على تقديس وتعظيم وإجلال الوحي كتاباً وسنةً فلا يرد منها شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق و الجمع بينها؛ وذلك لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض بحال⁵⁴.

(4) أنَّ مختلف الحديث يكتسب أهميته من أهمية متعلقه وهو فقه الحديث، وقد بلغ من عناية أئمة الحديث بهذا الشأن مبلغاً عظيماً حيث عدّه بعضهم نصف

⁵² عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: تعليق ابو عبد الرحمن صلاح بن محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، ج 2، 175.

⁵³ نفس المرجع، 176.

⁵⁴ احمد بن صفار، مفتاح السعادة (القاهرة: الإستقلال الكبرى، 1973)، 383.

العلم. قال الإمام علي بن المديني رحمه الله⁵⁵ (التفقه في معاني الحديث نصف

العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم)⁵⁶.

ج) حكم مختلف الحديث

يختلف الحكم في مختلف الحديث باختلاف ما له من اقسام. وينقسم مختلف

الحديث الى قسمين:

القسم الأول: ان يكون الحديثان المتعارضان مما يكون الجمع بينهما. حكمه

يجب الجمع إعمالاً للدليلين معاً، وإعمال الدليلين أولى من إهمال احدهما او اهمالهما

جميعاً. ومثاله في هذا القسم بحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: لا عدوى ولا

طيرة ولا هامة ولا صفر. مع حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: لا يوردن

ممرض على مصح.

القسم الثاني: ان يتضاد الحديثان ويتعارضا على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما.

وحكمه لا يخلوا الأمر في مثل هذا من إحدى حالتين: الأولى ان يثبت نسخ

احدهما، والثانية ان لا يعرف التاريخ ولا يمكن النسخ فيصير عند ذلك الى ترجيح.

⁵⁵ هو الإمام احمد الأعلام ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيج السعدي مولا هم البصري الحافظ صاحب التصانيف قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني. وقال أبو داود: ابن المديني أعلم باختلاف الحديث من أحمد بن حنبل. وقال عبد الرحمن بن مهدي: علي بن المديني: أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة بحديث سفيان بن عيينة توفي سنة ٢٣٤ هـ .

⁵⁶ الرمهرمزي الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاضل بين الراوي والواعي (بيروت: دار الفكر، 1971)، 320.

فإذا لم يظهر لأحد الحديثين وجه مرجوح له على الآخر فيتوقف عندئذ عن العمل بكلا الحديثين.

ويذكر ابن كثير حكم "التوقف" أيضا ويضيف قائلا: اويهمم فيفتي بهذا في وقت كما يفعل احمد في الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم.⁵⁷

(د) قواعد تعارض الحديث

القواعد التي اتبعها المحدثون لدفع التعارض بين الاحاديث ثلاثة: قاعدة الجمع وقاعدة النسخ وقاعدة الترجيح.⁵⁸ واما في الكتاب مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر عزم الله الدميني اربعة اقسام: قاعدة الجمع وقاعدة النسخ وقاعدة الترجيح و التوقف.⁵⁹

1. قاعدة الجمع

الجمع في اللغة: تقول: (جمعت الشيء: اذا جئت به من ههنا وههنا). فالجمع في اللغة: (تأليف المتفرق) ومن هذا قول الله تعالى: يحسب الانسان ان لن نجتمع عظامه (القيامة : 3).

⁵⁷ أسامة بن عبد الله خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والاصوليين الفقهاء (الرياض: دار الفضيلة، 2001)، 25.

⁵⁸ أسامة بن عبد الله خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والاصوليين والفقهاء، (رياض: دار الفضيلة، 2001)، 129.

⁵⁹ مسفر عزم الله الدميني، مقاييس نقد متون السنة، (الرياض: مجهول المكان 1984)، 169.

الجمع في الاصطلاح: هو اعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج المتحدين زمنا، بحمل كل منهما على محمل صحيح، مطلقا او من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما.

شرح التعريف:

وكذلك يستبين ان التعريف المذكور قد شمل ستة امور:

الاول: اعمال الحديثان معا: والمراد انه بالاختذ بقاعدة الجمع يعمل بكلا الحديثين معا، فلا يهمل احدهما، ولا يهملان كلاهما بالكلية.

الثاني: كون الحديثين صالحين للاحتجاج: والمقصود ان يكون الحديثان المراد ان يجمع بينهما من نوع المقبول من الاحاديث فلا يكونا من المردود من الاحاديث كان يكونا موضوعيين او ضعيفين ضعفا غير منجبر... إلخ ذلك.

الثالث: اتحاد زمن الحديثين: والمعنى انه لا مناص من ان يكون الحديثان المتعارضان واردين في زمن واحد.

الرابع: حمل الحديثين على محمل مطلق او من وجه دون وجه: اي انه لا مندوحة - في الجمع - عن ان يحمل كلا الحديثين المتعارضين على معنى يتفقان فيه من كل

الوجه، او من وجه دون وجه فذلك هو سبيل الجمع ومسالكه الذي لا مسلك سواه.

الخامس: صحة المحمل الذي حمل عليه الحديثان: اي انه لا بد ان يكون المحمل الذي حمل عليه الحديثان صحيحا مقبولا غير متعسف ولا متكلف ولا معارض له من قواعد الدين المعلومة بالضرورة.

السادس: زوال التعارض والاختلاف بالجمع: والمراد انه اذا امكن الجمع بين الحديثين المتعارضين والتوفيق بين مدلوليهما فلا بد ان يندفع التعارض الذي كان واقعا بينهما بصورة تامة بحيث لا يبقى منه ما يعكر على ذلك الجمع او يجعله قاصرا عما اريد منه.

أ. اقسام الجمع بين الحديثين المتضادين ومسالكه

اذا بصر امرؤً بحديثين - او أكثر - واستبان له ان بينهما من التعارض ما لا سبيل الى انكاره. فإنه ينظر، فإذا كان الحديثان المتعارضان: صالحين للإحتجاج، ومتحددين في الزمن فلم يكن أحدهما متقدما، والآخر متأخرا - زمنا - فإنهما لا يخلوان - في مدلولهما - ان يكونا هذه الاقسام:

1. ان يكونا عامي الدلالة

2. ان يكونا خاصي الدلالة

3. ان يكون احدهما عام الدلالة، ويكون الاخر خاص الدلالة

4. ان يكون احدهما مطلق الدلالة، ويكون الاخر مقيد الدلالة

فإذا تبين مدلولوا الحديثين، وعلم القسم الذي يندرجان تحته، فإنه يسلك - في الجمع بينهما - المسلك الذي يقتضيه ذلك القسم، اذ ان كل قسم من هذه الاقسام له مسلك مختص به، ومقصود عليه يصار اليه عند ارادة الجمع بينهما ودفع التعارض عنهما.

وهذا بيان لهذه الاقسام، وتفصيل القول فيها، وضرب الامثال عليها:

(1). الجمع بين الحديثين العامين

اذا تبين ان الحديثين المتعارضين المراد ان يجمع بينهما عامي الدلالة فالحكم في مثل هذا هو: التنويع : وهو ان يخص حكم احد الحديثين المتعارضين ببعض الاشخاص او الموارد او المعاني التي يشملها مدلول الحديث، ويخص حكم الحديث الاخر ببعض اخر من هذه الموارد او المعاني او الاشخاص.

(2). الجمع بين الحديثين الخاصين

فإذا كان الحديثان المتعارضان خاصي الدلالة فالحكم في مثل هذه الحالة:

ان يصار الى "التبعيض". وهو: أن يحمل احد الحديثين على حال، ويحمل الحديث الاخر على حال أخرى، او يحمل احدهما على المجاز، ويحمل الاخر على الحقيقة.

(3). في الجمع بين العام والخاص

إذا كان احد الحديثين المتعارضين عاما في مدلوله، والاخر خاصا في مدلوله. فالحكم- في هذا- ان يصار الى التخصيص الحديث العام في دلالة بالحديث الخاص في دلالة.

(4). في الجمع بين المطلق والمقيد

إذا تبين ان احد الحديثين المتعارضين مطلق الدلالة والاخر مقيد الدلالة. فالحكم في مثل هذا: ان يصار الى تقييد الاطلاق الوارد في احدهما بالتقييد الوارد في الاخر. ويشترط ان يكون الاطلاق والتقييد واردين في حكم واحد.

2. قاعدة النسخ

و النسخ معناه في اللغة الإزالة، فيقال نسخت الرياح الأثر إذا أزالته و غيرته و يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته، و يطلق أيضا على النقل فيقال نسخ الكتاب إذا نقله، فهذا معناه في اللغة.

و أما معناه في الإصطلاح، فهو تغيير الحكم الشرعي بخطاب متراج عنه، و المقصود بالحكم الشرعي ما كان خطابا أيضا، فلا تنسخ البراءة الأصلية و لا ينسخ بها لأن الأحكام كلها إنما نزلت على براءة أصلية سابقة لها، فلو اعتبر ذلك نسخا لكانت الأحكام كلها ناسخة لأمر قد سبق و هو البراءة الأصلية و عدم التكليف و لا ينسخ أيضا إلا بالخطاب فلا نسخ بالقياس و لا بالإجتهد و لا بالإجماع، و إنما يحصل النسخ بالوحي المنزل.

شروط النسخ عند أسامة بن عبد الله خياط ان يكون الستة:

1. ان يكون الناسخ خطابا شرعيا.
2. ان يكون المنسوخ حكما شرعيا.
3. ان لا يكون المنسوخ مقيدا بزمن محدد
4. ان الناسخ متراجيا عن المنسوخ
5. ان يتساويا في القوة او يكون الناسخ أقوى
6. ان المنسوخ مما يصح نسخه.⁶⁰

طريقة معرفة الناسخ والمنسوخ

⁶⁰أسامة بن عبد اللّٰه خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، 179.

إن النسخ يتضمن رفع الحكم وإثبات حكم، لهذا لا يحل لمسلم ان يقول فيه الا بيقين. فلا يعتمد فيه على قول مفسر او اجتهاد مجتهد من غير نقل صحيح، لهذا لا يبقل نسخ آية او حديث بغير أحد وجوه اربعة، وهي:

1. تصريح النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ. والمراد هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم يبين بنفسه ما ينسخه من سنته بسنته. مثاله حديث ابن بريدة عن ابيه رضي الله عنه انه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نهيتمكم عن زيارة القبور فزورها".⁶¹

2. تصريح أحد الصحابة بالنسخ. ان ينص احد الصحابة على النسخ بعبارة صريحة غير محتملة كأن يقول: كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم. 3. معرفة تاريخ الحديثين "الزمن الذي قليلا فيه"، يعني ان يعرف زمن كل واحد من الحديثين ليعلم المتأخر منهما من المتقدم.

4. إجماع الأمة على ترك العمل بالحديث. اي انه لم يرد نص ناسخ من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من احد أصحابه، ولم يعرف زمن الحديثين لكن أجمعت الأمة على القول بنسخ أحد الحديثين.

⁶¹ هو حديث صحيح، فقد اخرج مالك في الموطأ "كتاب الضحايا"، واخرجه مسلم وابو داود والنسائي في كتاب الجنائز "باب في زيارة القبور". والترمذي في كتاب الجنائز "باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبر".

3. قاعدة الترجيح

الترجيح لغة: يقال "رجح الشيء بيده: وزنه، ونظر ما ثقله وأرجح الميزان، اي أثقله حتى مال. وأرجحت لفلان ورجحت ترجيحاً: إذا اعطيته راجحاً. ورجح الميزان يرجح، ويرجح ويرجح رجحاناً: مال، ويقال: زن وأرجح، واعط راجحاً وترجّحت الأرحوحة بالغلام، اي مالت. ويقال: "رجحت الشيء بالثقل: فضّلته وقويته"

والترجيح اصطلاحاً: اختلاف في تحديد معنى الترجيح في اصطلاح الشرع.

فقيه هو اظهار زيادة احد المتماثلين المتعارضين على الآخر بما لا يستقل حجة لو انفرد.⁶² فمنه ما يعود الى السند والرواية، ومنه ما يعود الى المتن، ومنه ما يعود الى المدلول والحكم ومنه ما يعود الى امر خارج.⁶³

وقيل هو عبارة عن اقتران احد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر.

⁶²أسامة بن عبد اللّٰخيّر ط، مختلف الحديث...، 205.

⁶³ظفر أحمد العثماني التهانوي، قواعد في علوم الحديث (بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية، مجهول السنة)، 295.

والمقصود من قولهم "اقتران احد الصالحين" الإحتراز "عما ليس بصالحين للدلالة،
او احدهما صالح والآخر ليس بصالح، فإن الترجيح انما يكون مع تحقيق التعارض، ولا
تعارض مع عدم الصلاحية"

والمقصود من قولهم: "مع تعارضهما" الإحتراز "عن الصالحين اللذين لاتعارض
بينهما، فإن الترجيح انما يطلب عند التعارض لا مع عدمه.

والمقصود من قولهم "بما يوجب العمل بأحدهما وإهمال الآخر" الإحتراز "عما
اختص به احد الدليلين على الآخر من الصفات الذاتية او الغرضية، و لا مدخل له في
التقوية والترجيح".

وقيل في تعريفه بأنه: "تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ليعمل بها.

وإنما خصصوا الترجيح "بالأمارتين" اي بالدليلين الظنين "لأن الترجيح لا يجري
بين القطعيات ولا بين القطعي والظني."

واما قولهم: "ليعمل بها" فهو احتراز عن تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لا
ليعمل بها بل لبيان ان إحداهما أفصح من الأخرى فمثل هذا ليس من الترجيح المعروف
في اصطلاح الأصوليين.

واما ان "الترجيح لا يجري بين القطعيات" فإنما مرد ذلك أن الترجيح يتوقف على قيام التعارض و وقوعه بين القطعيات، وذلك محال أن يكون المراد بالتعارض: الحقيقي منه. واما ان كان التعارض مرادا به الظاهرية - وهو المقصود عند اطلاق لفظ التعارض - فإنما يمكن ان يجري في القطعيات كما يجري في الظنيات، لأنه عندك ذلك انما يكون تعارضا في الأذهان لا في الواقع ونفس الأمر.⁶⁴

وجوه الترجيح:

والذي يتبدى بعد الدراسة والتأمل: أن كل ما ذكر من وجوه الترجيح المعتمدة

يمكن ردها جميعا الى الأقسام الكلية التالية:⁶⁵

1- الترجيح بحال الراوي او باعتبار الإسناد وما يتعلق به،

2- الترجيح بحال المروي او باعتبار المتن وما يتعلق به،

3- الترجيح باعتبار الزمان وما يتعلق به،

4- الترجيح باعتبار المكان وما يتعلق به،

5- الترجيح باعتبار امور خارجية.

أولا: وجوه الترجيح باعتبار السند وما يتعلق به

⁶⁴أسامة بن عبد اللّٰه بن عطاء، مختلف الحديث...، 205.

⁶⁵ نفس المرجع، 209.

ويضم الترجيح باعتبار السند وجوها كثيرة جدا، من أبرزها: ⁶⁶

1- ترجيح ما كان من المحدثين أكثر رواة

ذلك لأن ما كان رواه أكثر كان أقوى في النفس وأبعد من الغلط أو السهو، فإن خبر كل واحد يفد ظنا على انفراده، فإذا انضم أحدهما إلى الآخر كان أقوى وأكد منه لو كان منفردا. ولهذا ينتهي إلى التواتر بحيث يصير ضروريا قاطعا لا يشك فيه.

ومن الأمثلة على الترجيح بالكثرة: ترجيح حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ".

على حديث قيس بن طلق عن أبيه قال: قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا نبي الله! ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال: "هل هو الأضغعة منه" أو قال "بَضْعَة منه".

⁶⁶ نفس المرجع، 211.

فحديث "إذا مس احدكم ذكره فليتوضأ" رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وعائشة وأم حبيبة - رضي الله عنهم-⁶⁷.

2- ترجيح الحديث الذي اشهر راويه بزيادة التيقظ، وشدة الحفظ مع قلة الخطاء وذلك لأن النفس أعلق وأوثق برواية من عرف بهذه الصفات. ولأن من كانت هذه صفاته أبعد من الغلط، وأدنى من الصواب، وأولى ان يؤخذ بما رويه. ومن المثل على ذلك:

ان يروي مالك بن أنس رحمه الله حديثا عن ابن شهاب الزهري رحمه الله. ويروي شعيب بن ابي حمزة عن ابن شهاب، ما يخالف ما روى مالك. فالمقدم عندئذ هو ما رواه مالك عن ابن شهاب، لأن شعيبا وان يكن ثقة حافظا لكنه ليس في منزلة مالك: إتقانا، وحفظا، وضبطا.

3- ترجيح الحديث الذي يكون راويه صاحب القصة

⁶⁷ نفس المرجع، 213.

لأن صاحب القصة أعرف بحاله وشأنه من غيره، وهو كذلك أحفظ و

اضبط للحديث الذي يتعلق بقصته لاهتمامه وعنايته بذلك وافراغ باله له.⁶⁸

ومن الامثلة على هذا:

ترجيح حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال.

على حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال: تزوج رسول الله صلى الله

عليه وسلم ميمونة وهو محرم:

الخلاف في هذا:

قد سبق في مبحث "الجمع" ان من اهل العلم من جمع بين حديث ابن

عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم، وحديث يزيد بن الأصم

ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهما حلالان.

واما الداهيون الى ترجيح حديث ميمونة رضي الله عنها وهم الأكثرون فقد

ابتنوا هذا الترجيح على مايلي:

⁶⁸ نفس المرجع، 224.

(1) أن ميمونة رضي الله عنها هي صاحب القصة، وقد حدثت بنفسها كما في

رواية مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهما حلالان.

(2) ان حديث ابن عباس قد عارضته أحاديث اخرى يترجح معها حديث يزيد عن

ميمونة رضي الله عنها. فمن الأحاديث المعارضة لحديث ابن عباس : حديث

عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا

يَنْكُحُ الْمَرْحُومَةَ وَلَا يَنْكُحُ وَلَا يَخْتَبِئُ، وقد اخرج مسلم في صحيحه.

(3) ونقل عن ابن عبد البر رحمه الله أنه قال "الرواية بأنه تزوجها وهو حلال متواترة

عن ميمونة نفسها وعن ابي رافع، وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن

الأصم وهو ابن اختها".

4- ترجيح حديث من كان مباشرا للقصة

وذلك انه قربه، ومشاهدته، ومشاركته كل مما يجعل روايته أكثر ضبطاً وأظهر

صواباً من رواية غيره.

ومن امثلة ذلك:

ترجيح حديث ابي رافع في تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو

حلال. لقول ابي رافع: وكنت السفير بينها.

على حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم.

وحديث ابي رافع، وان كان في اسناده "مطر الوراق" وهو كما تقدم

قريبا "صدوق كثير الخطأ" غير أنه اعتضد بأمور أظهرها:

(1) الرويات الاخرى التي سلف ذكرها في الوجه السابق من وجوه الترجيح

كحديث يزيد بن الأصم وغيره.

(2) ان مطر الوراق حديثه عن عطاء ضعيف، لكنه في حديث ابي رافع هذا

يروى عن ربيعة عن سليمان بن يسار.

اما ما نقل عن ابن عبد البر أن سليمان بن يسار لا يمكن ان يسمع من ابي

رافع، لأن ابا رافع توفي بالمدينة بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه بقليل، اي

في أثناء سنة خمس وثلاثين (35 هـ) او في أوائل سنة ست وثلاثين (36 هـ) بينما

ولد سليمان سنة اربع وثلاثين (34 هـ).

5- ترجيح حديث من روى بالسمع او العرض على حديث من روى كتابة او وجادة

او مناولة

وذلك لشبهة الإنقطاع فيما روي بطريق الكتابة، او الوجادة، او المناولة، بسبب

العدم المشافهة. ومن الأمثال على هذا:

ترجيح حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "أَيُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طُهِرَ". على حديث عبد الله بن عكيم رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى جُمَيْنَةَ - قبل موته بشهر - أن: "لا تَنْدَفَعُوا مِنَ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا مَحَبِّ".

وحديث ابن عباس أخرجه مالك في الموطأ كتاب الصيد "باب ما جاء في جلود الميتة" بلفظ اذا دبغ الإهاب فقد طهر.

ذهب أكثر اهل العلم الى الترجيح واستدلوا لما ذهبوا اليه بطائفة من الأدلة:

- (1) اضطراب سند ابن عكيم
- (2) اضطراب متن حديث ابن عكيم
- (3) الخلاف في صحبة ابن عاكم، قد قال ابو حاتم: ل"م يسمع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم، انما هو كتابة".
- (4) معارضة حديث ابن عكيم للأحاديث الصحيحة
- (5) أن حديث ابن عباس سماع، وحديث ابن عكيم كتابه
- 6- ترجيح حديث من جمع بين المشاهدة والمشاهدة على حديث من روى من وراء

لأن المشافهة والمشاهدة أقرب إلى الضبط والحفظ وأبعد من الخطأ والنسيان. ومن

أمثلة ذلك:

ترجيح خبر القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة أعطت وكان زوجها عبدا. على خبر أسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها ان زوجها كان حرا.

أكثر أهل العلم يقولون بترجيح خبر القاسم وعروة بن الزبير، وذلك الأسباب كثيرة، ومنها: ان القاسم بن محمد: ابن اخي عائشة رضي الله عنها وعروة بن الزبير ابن اختها. فهما لهذا أعرف بحديث عائشة رضي الله عنها واخبر به، لما يتيسر لهما من المشاهدة والمشافهة ما لا يتاح مثله لغيرهما كالأسود بن يزيد وأمثاله.

7- ترجيح حديث من كان أفقه واعلم على حديث من كان أقل فقها وعلماء، او لم

يكن على شئ من الفقه. ذلك لأن الراوي الفقيه أعلم بسبل استنباط الأحكام من ادلتها، واعرف بما يصلح للإستدلال وما لا يصلح، وما يكون عاما او خاصا، ومطلقا او مقيدا، وراجحا او مرجوحا، وناسخا او منسوخا.

8- ترجيح الحديث الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه على الحديث الذي

انفرد به احدهما، لأن الحديث المتفق عليه يتبوأ المرتبة العليا في مراتب الصحيح

باعتبار ما خراجه الأئمة في تصانفهم.⁶⁹

ثانيا: وجوه الترجيح باعتبار المتن وما يتعلق به

ويضم هذا القسم جملة صالحة من الوجوه التي يرجح بها احد الحديثين على

معارضه. وهي وجوه كثيرة وفيرة لكن أشهرها وأظهرها ما يلي:⁷⁰

الوجه الأول: ترجيح الحديث الذي يكون أحسن سياقاً وأكثر استقصاءً على ما

خالفه من الحديث. وما ذلك إلا "لأنه قد يحتمل أن كون الراوي الآخر سمع بعض

القصة فاعتقد أن ما سمعه مستقل بالإفادة، ويكون الحديث مرتبطاً بحديث آخر لا

يكون هذا قد تنبه له.

ومن الأمثلة على هذا:

ترجيح بعضهم حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في وصف حجة النبي

صلى الله عليه وسلم والذي قال فيه: "لسنا تنوي الا الحج، لسنا نعرف العمرة..."

⁶⁹ نفس المرجع، 240.

⁷⁰ نفس المرجع، 241.

على حديث أناس بن مالك رضي الله عنه في وصف حجة النبي صلى الله عليه وسلم والذي قال فيه: "ثم أهل بحج وعمرة، وأهل الناس بهما"

الوجه الثاني: ترجيح الحديث الذي لم يضطرب متنه على الحديث الذي وقع في متنه اضطراب: وذلك أن ما لم يقع في متنه اضطراب دليل كمال ضبط الراوي، وشدة تيقظه وقوة حفظه.⁷¹

ومن امثلة ذلك: ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذا كبر واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع". على حديث البراء بن عازب رضي الله عنه "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لا يعود".

وقد عرف الحديث بيزيد بن أبي زياد وقد اضطرب فيه.

وقال سفيان بن عيينة كان يزيد يروي هذا الحديث ولا يذكر فيه "ثم لا يعود"، ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبي زياد يرويه وقد زاد فيه "ثم لا يعود" وكان قد لُقِّنَ فتلقَّن.

⁷¹ نفس المرجع، 248.

الوجه الثالث: ترجيح الحديث الذي ثبت نسبة منتبه الى النبي صلى الله عليه

وسلم نصا على الحديث الذي ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم بطريق الإستدلال

والإجتهد.⁷²

ومن الأمثلة على ذلك: ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى

الله عليه وسلم نهى عن بيع أمهات الاولاد، ولأبني عن ولا يوهبن ويستمع بها

سيدها ما بدا له فإذا مات فهي حرة⁷³. على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه

قال: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد الرسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالحديث الأول: نص من رسول الله، والحديث الثاني: منسوب الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لكن لا بطريق النص وانما بالإستدلال والإجتهد، اذ ليس فيه نص

قاله النبي صلى الله عليه وسلم ولا امر منه ولا نهى الا ان هذا الفعل كان على عهده

صلى الله عليه وسلم.

الوجه الرابع: ترجيح الحديث الذي اقترن حكمه بصفة على الحديث الذي

اقترن حكمه بالاسم. وانما ذلك لأن الصفة هي العلة المؤثرة في الحكم بخلاف الاسم.⁷³

⁷² نفس المرجع، 258.

⁷³ نفس المرجع، 265.

ومن الأمثلة على هذا: ترجيح حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من بَلَ دَبَنَهُ فَاقْتَلُوهُ". على حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال: "وَجَلَّتْ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةٌ" فِي بَعْضِ مَعَارِضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ".

ذهب العلماء في هذين الحديثين الى مذهبين: احدهما: القول بعموم حديث ابن عباس رضي الله عنهما وانه شامل للمرتدة ايضا مع المرتد. وهو ما ذهب اليه جمهور اهل العلم. الثاني: القول: ان المرتدة لا تقتل ، بل تجس حتى تسلم. وهو ما ذهب اليه الحنفية ومن وافقهم.

74. الوجه الخامس: ترجيح الحديث المشتمل على تأكيد.

ومن الأمثلة ذلك: ترجيح حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيما امرأة نكحت بغير إذن موليتها فنكاحها باطل" ثلاث مرات اي كررها ثلاثا. على حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها".

والتأكيد المقصود هو تكرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله "فنكاحها باطل" ثلاث مرات ولا شك ان التكرار هنا يفيد بين ما يفيد: التأكيد.

الوجه السادس: ترجيح الحديث الذي يشتمل على زيادة من ثقة على الحديث الذي لا تكون فيه تلك الزيادة.⁷⁵

ومن الأمثلة على هذا: ترجيح الأحاديث الدالة على ان التكبير في صلاة العيد سبع في الأولى خمس في الثاني. على حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحى أربع تكبيرات.

ثالثا: وجوه الترجيح باعتبار المكان وما يتعلق به

ويشتمل هذا القسم من وجوه الترجيح على طائفة لا يسلم أكثرها من مقال. ومن اظهر هذه الوجوه، وجهان:⁷⁶

الوجه الأول: ترجيح الحديث الذي يكون راويه اقرب مكانا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لأن الراوي الاقرب مكانا من رسول الله صلى الله عليه وسلم

⁷⁵ نفس المرجع، 282.

⁷⁶ نفس المرجع، 291.

أجدر ان يكون ضبطه وحفظه لما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر واقوى من غيره.

ومن الأمثلة على هذا:

ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج، على حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا. في حجته.

لأن ابن عمر قال "كنت تحت جران ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعابها بين كتفي"

وحديث ابن عمر أخرجه مسلم في كتاب الحج بسنده عن نافع عن ابن عمر قال: أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج مفردا.

الوجه الثاني: ترجيح الحديث الذي روى بإسناد الحجازين. ذلك لأن بعامة والمدينة بخاصة موئل السنة، وموطن الآثار، ودار الحديث، ومثوى المهاجرين والأنصار: رواه السنة وحملة العلم النبوي.

ومن الأمثلة على هذا:

ترجيح حديث ابن عباس والقاسم بن محمد وعروة أن زوج بريرة كان عبدا.

على حديث عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا.

حيث أن الاول هو من رواية الحجازيين. اما الثاني فهو من رواية العراقيين.

ولقد سبق بيان اقوال اهل العلم في هذين الحديثين وذكر اختلافهم في هذه

المسألة. لكن لا بد من الإشارة هنا الى أن الكمال بن الهمام أشار الى ان الترجيح بهذا

الوجه ضعيف.

رابعا: وجوه الترجيح باعتبار الزمان وما يتعلق به

ويشتمل هذا القسم على طائفة من الوجوه. اظهرها وبرزها أربعة أوجه:⁷⁷

1- ترجيح الحديث الذي تحمله الراوي بعد الإسلام على الحديث الذي تحمله قبله

2- ترجيح الحديث غير المؤرخ على الحديث الذي ورد فيه تاريخ متقدم

3- ترجيح الحديث المؤرخ بمقارب وفاته صلى الله عليه وسلم على غير المؤرخ

4- ترجيح الحديث المدني على المكّي

⁷⁷ نفس المرجع، 294.

لكن يجب التنبيه هنا الى ان العلماء لم يقتصروا على الإشارة الى ضعف هذه الوجوه المذكورة في هذا لقسم جميعها بل تجاوزوا ذلك الى ترك التمثيل لهذه الوجوه.

اما الحديث الذي تحمله الراوي بعد الإسلام انما ترجح على الحديث الذي تحمله الراوي قبل الإسلام لأن تاريخ الحديثين قد أصبح معروفا وعرف المتقدم منهما من المتأخر. وتلك علامة ودليل لمعرفة النسخ.

اما الحديث غير المؤرخ فإنما رجح على الحديث الذي ورد فيه تاريخ مقدم لان الغالب أن تاريخه متأخر وبخاصة ان الحديثين متعارضان. ومعرفة المتقدم والمتأخر من الحديثين وسيلة من وسائل إثبات النسخ.

اما ترجيح الحديث المؤرخ بمقاربه وفاته صلى الله عليه وسلم على غير المؤرخ لأن الأول هو ما انتهى اليه امر رسول الله قبل انتقاله الى رفيق الأولى.

اما الترجيح الحديث المدني على المكي فلأن الحديث المدني متأخر-زمننا عن الحديث المكي. ومعرفة المتأخر من المتقدم احد وسائل معرفة النسخ.

خامسا: وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجية

والامور الخارجية التي يرجح بها كثيرة. ومن أهم ما ذكر في هذا القسم من اقسام

الترجيح: 78.

1- ترجيح الحديث الناقل عن حكم الاصل

ومن الأمثلة على ذلك: ترجيح حديث: من مس ذكره فليتوضأ، على

حديث: وهل هو الا بضعة منك.

لأن الأول ناقل عن حكم الاصل وهو البراءة الأصلية

ولأن الثاني مواقف لحكم البراءة الأصلية فهو ناف ايحاب الوضوء من مس

الذكر.

وقد قال البعض بعكس هذا فرجحوا الحديث المفيد بقاء حكم البراءة الاصيلي،

لكن المشهور والأرجح لدى اكثر العلماء هو ما تقدم.

2- ترجيح الحديث المثبت للحكم على الحديث النافي له

ووجه هذا الترجيح ان المثبت تضمن زيادة علم خلا عنها النافي فيكون حق

المثبت التقديم. ومن الأمثلة على ذلك: 79.

⁷⁸ نفس المرجع، 295.

⁷⁹ نفس المرجع، 303.

ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة. (وهو مثبت). على حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلي في الكعبة. (وهو ناف).

3- ترجيح الحديث الذي يشهد له القرآن، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس، أو عمل أهل المدينة:

(1) فمن أمثلة ترجيح حديث يشهد له القرآن :

ترجيح حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفجر بغلس. على حديث رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أسفروا بالفجر فإنه اعظم للأجر.

ذهب الأكثرون من العلماء الى ترجيح حديث عائشة رضي الله عنها فقالوا: التغليس بالفجر أفضل. ان التغليس بصلاة الفجر هو الذي يشهد له قوله تعالى: (وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض...).⁸⁰

(2) ومن امثلة الترجيح الحديث الذي تشهد له سنة اخرى:

ترجيح حديث: "لا نكاح الا بولي"، على حديث الأئمة احق بنفسها من وليها... الحديث. لأن الأول تؤيده سنة أخرى وهو ما روته عائشة رضي الله عنها

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل.

(3) ومن أمثلة ترجيح الحديث الذي يشهد له الإجماع:

ترجيح حديث جلد شارب الخمر. على حديث معاوية رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه.

وقد سبق في الفصل المخصوص لقاعدة النسخ دراسة هذه القضية وبسط اقوال العلماء فيها وبيان نسخ الحديث بالإجماع.

(4) ومن أمثلة ترجيح الحديث الذي يشهد له للقياس:

ترجيح حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة. على حديث جابر رضي الله عنهما مرفوعا في كل فرس سائمة دينار او عشرة دراهم.

والقياس: أن "ما لا تجب الزكاة في ذكوره ولا تجب في إناثه كسائر الحيوانات التي لا تجب فيها الزكاة".

(5) ومن امثلة ترجيح الحديث الذي يكون عليه عمل اهل المدينة:

ترجيح حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد. على حديث ابن ابي مليكة عن ابن عباس رضي اللع عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى ناس دماء رجال وامولهم، ولكن اليمين على المدعى عليه.

القسم الرابع: قاعدة التوقف

والتوقف هنا يعني في الحقيقة سقوط العمل بالدليلين معا، فلا يصح الأخذ بأحدهما دون الآخر، حتى لا يقع الأخذ في الترجيح بدون مرجح، وإذا حكم عليهما بالسقوط فهو يكون شاذًا ولا معللاً، وإذا كان المعلل هو ما اطلع فيه على علة كالأضطراب في اسناده او متنه او الإرسال، او غير ذلك من الاوصاف، وإن كان الوصف بالعلة غالباً على علل الإسناد الا أن الشذوذ يغلب على المتون⁸¹.

وللعلماء من محدثين ومتكلمين وفقهاء منهجان في ترتيب هذه القواعد عند ارادة استعمالها. فالمنهج الأول: هو منهج المحدثين والمتكلمين والجمهور. فالمنهج الثاني: هو منهج فقهاء الحنفية.

⁸¹ مسفر عزم الله الدميني، مقاييس نقد متون السنة، 170.

المنهج الأول: ينهج اهل الحديث ومن وافقهم من متكلمين وجمهور الى ترتيب هذه القواعد على الوجه التالي: اولا: الجمع، وثانيا: النسخ، وثالثا: الترجيح.

ومقتضى هذا المنهج أنه اذا بصر امرؤ بحديث يعارضه آخر مثله فإنه يبدأ اولا بإعمال قاعدة الجمع. فينظر في كل حديث منهما ليعلم من اي الأقسام المذكورة في مبحث الجمع هو ثم يعمل بعد ذلك في الجمع بينهما على وجه من الوجوه في ضوء القاعدة او الحكم الخاص بكل قسم من اقسام الجمع. فان لم يكن الجمع بين الحديثين بوجه من الوجوه فإنه ينتقل الى القاعدة الثانية وهي النسخ. فإن لم يكن معرفة النسخ، فإنه يتحول الى القاعدة الثالثة وهي الترجيح. فإن لم يكن دفع التعارض بين الحديثين بإعمال قاعدة من هذه القواعد، فالحكم عندهم "التوقف". وقال بعضهم للمفتي أن يهجم فيفتي بأحد الحديثين في وقت وبالآخر في وقت آخر.

المنهج الثاني: يرى فقهاء الحنفية أن استعمال القواعد الثلاث إنما يكون الترتيب الآتي: اولا النسخ، ثانيا: الترجيح، ثالثا: الجمع.

ومفهوم هذا، أنه اذا ألقى امرؤ حديثين متعارضين نظر، فإن علم المتقدم من الحديثين والمتأخر زمانا فليجأ الى قاعدة النسخ فيعمل بها. فإن لم يعرف المتقدم من المتأخر فالمصير عندئذ الى قاعدة الترجيح، فيرجح احد الحديثين على الآخر باعتبار وجه

من وجوه الترجيح المعتمدة. فإن لم يكن الترجيح فيصير الى الجمع بين الحديثين ما أمكن ذلك. فإذا لم يمكن الجمع فالحكم ان يتساقط الدليلان او الحديثان على معنى أن كلا منهما يسقط الآخر فلا يحتج بهما جميعاً، ويطلب الدليل من وجه آخر.⁸²

⁸² أسامة بن عبد اللّٰه بن عطاء، مختلف الحديث...، 328.